برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 23- 2004/2/27

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

تقدير احتياجات الطوارئ

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2004/4-A
28 January 2004
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير قسم الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج (PSP):	Mr S. Samkange	رقم الهاتف: 066513-2767
رئيس وحدة تقدير احتياجات الطوارئ (OEN):	Mr W. Herbinger	رقم الهاتف: 066513-3123

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

في حالات الطوارئ، يكون برنامج الأغذية العالمي مسؤولاً عن تحديد ما إذا كانت المساعدات الخارجية لازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة وما إذا كانت المعونة الغذائية هي الشكل المناسب للمساعدة. كما يضطلع **البرنامج** وشركاؤه بتحديد طبيعة الأنشطة الأخرى اللازمة لتعزيز أهداف الأمن الغذائي. ويصعب الحصول على تقديرات دقيقة لاحتياجات الطوارئ في حالات الأزمات بسبب قلة البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، والقيود التي تكتنف الوصول إلى السكان المتضررين وضرورة وضع التقديرات بسرعة. ويعمل **البرنامج** على تحسين قدراته في مجال تقدير احتياجات الطوارئ.

وتوافر نتائج تقدير احتياجات الطوارئ الأساس الذي يرتكز عليه تصميم عمليات الإغاثة، ومن ثم يجب أن تكون دقيقة وموثوقة. ونتيجة للشواغل التي أبديت مؤخراً بشأن مدى مصداقية التقديرات وموضوعيتها، كثف **البرنامج** استعراضه للممارسات التي يتبعها لتقييم احتياجات الطوارئ.

وهذه الوثيقة تبرز التزام **البرنامج** المستمر بتحسين تقديراته للاحتياجات، وتقدم وصفاً لكيفية تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ، وتستعرض الدروس المستفادة وتبين التدابير اللازمة لتحسين التقديرات. وتشمل هذه التدابير: (1) تنقيح منهجيات تقدير الاحتياجات، (2) تحسين دمج تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، (3) النهوض بالقدرة المتعلقة بتحليل الأسواق، (4) زيادة تدريب الموظفين، (5) تعزيز الشراكات في مجال تقدير الاحتياجات، (6) تحسين الشفافية فيما يتصل بالأساليب والاستنتاجات، (7) توضيح المساءلة عن التقديرات داخل **البرنامج**.

والوثيقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها. وسيتم توفير معلومات مستكملة عند الاقتضاء.

مشروع القرار*

إن المجلس التنفيذي (1) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WFP/EB.1/2004/4-A بشأن تعزيز عمليات تقدير احتياجات الطوارئ، (2) ويرحب بأي معلومات مستكملة عن الموضوع، عند الاقتضاء.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

معلومات أساسية

1- في حالات الطوارئ، يكون برنامج الأغذية العالمي مسؤولاً عن تحديد ما إذا كانت المساعدات الغذائية الخارجية لازمة للمحافظة على حياة الناس وحماية سبل كسب العيش. ويتم ذلك بعمليات تقدير الاحتياجات، التي يتعين إذن أن تتسم بحسن التوقيت والدقة. وحينما تدعو الحاجة إلى تقديم مساعدات غذائية وتكون المعونة الغذائية هي الأسلوب المناسب، يجب أن تحدد تقديرات احتياجات الطوارئ دور المعونة الغذائية وعدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي وأماكن وجودهم، ونوع وكمية المساعدات الغذائية اللازمة، وأن توافر توجيهات أولية بشأن تحديد الأهداف وخيارات الاستجابة.

2- والتقدير الدقيق للاحتياجات الغذائية أمر ضروري لتصميم الاستجابة. وينبغي ألا يكون تقدير الاحتياجات منخفضاً لكي لا يظل الناس معرضين للخطر، ولا مبالغا فيه فيؤدي إلى إهدار الموارد الضئيلة. وفي كل سنة، يُجري **البرنامج** أو يشارك في إجراء أكثر من 100 بعثة رسمية لتقدير احتياجات الطوارئ.

3- وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الحاجة تدعو إلى تحسين تقديرات الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك تقديرات الاحتياجات الإنسانية التي يضطلع بها **البرنامج**، وأوصت بأن تعطيها الوكالات أولوية أعلى وأن تتخذ خطوات لزيادة جودتها وإمكانية المقارنة بين التحليلات التي تسفر عنها[1]. وقد أعرب عن شواغل فيما يتعلق بالتقديرات التي يجريها **البرنامج** والتي تشير إلى أن تقدير الاحتياجات يكون مبالغاً فيه في بعض الحالات وأن الخيارات المتعلقة بالأنشطة غير الغذائية الرامية إلى علاج انعدام الأمن الغذائي لم تدرس بالصورة الكافية[2]. وقد أثيرت تساؤلات في بعض المناسبات بشأن مدى مصداقية وموضوعية تقديرات معينة، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص **للبرنامج** وللمانحين لأن الاستنتاجات المتعلقة بالاحتياجات تستخدم لتعزيز طلبات التمويل.

4- وهذه الوثيقة تصف الكيفية التي يُجري بها **البرنامج** عمليات تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ، وتستعرض الدروس المستفادة وتبين الخطوات المقترحة لتحسين جودة هذه التقييمات والفوائد التي تحققها.

عمليات تقدير الاحتياجات

ما هي الاحتياجات التي يجري تقديرها؟

5- تقيم تقديرات الاحتياجات المخاطر التي تتعرض لها حياة الناس وأرزاقهم في سعيهم للحصول على الغذاء نتيجة التغيرات التي تنشأ عن الأزمات. والسؤال الأول هو ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية. فإذا كانت المساعدة الخارجية لازمة، وكان تقديم المعونة الغذائية هو الأسلوب المناسب، عين نطاق التدخل عن طريق تقييم قدرة الناس على تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية من خلال الموارد الأسرية أو القطرية. وتستند هذه العملية إلى تحليل الأمن الغذائي وأسباب كسب العيش التي تراعي توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، والاستفادة بها، والتعرض للمخاطر. ويسفر تقدير الاحتياجات عن تحديد عدد الأشخاص المتضررين، ودرجة الحاجة من حيث المتطلبات الاستهلاكية للناس وقدرتهم على الحصول على الأغذية بأنفسهم، والفترة الزمنية المتوقعة للمساعدة.

6- يجب أن توافر عمليات تقدير احتياجات الطوارئ معلومات عن:

- حجم الأزمة ونطاقها الجغرافي، وعدد الأشخاص المتضررين؛
- الفجوة التي يواجهها الناس في تلبية الحد الأدنى لاحتياجاتهم التغذوية؛
- الفروق بين الرجال والنساء والأطفال من حيث مستوى الضعف، والقدرات، ونظم كسب العيش، والاحتياج للأغذية والأصناف غير الغذائية، والرعاية؛
- قدرات الأسر على التصدي للأزمات، مقيسة بدلالة القدرة على إنتاج الأغذية أو الحصول عليها عن طريق الشراء، أو المقايضة، أو نظم الدعم الاجتماعي أو أي وسائل أخرى؛
- القدرة الوطنية على مواجهة الأزمة؛

([1]) انظر: (i) Darcy, J. & Hofmann, C.A. 2003. *According to need? Needs assessment and decision-making in the humanitarian sector.* Humanitarian Policy Group Report No. 15. London; (ii) Inter-Agency Standing Committee. 2002. *Report of the IASC reviewof the CAP; and (iii) D. Bassioni. 2002. Strengthening the CAP as a toot for strategic planning and coordination.*

([2]) برنامج الأغذية العالمي 2003. تقرير عن وقائع المشاورة المشتركة بين **البرنامج** والشركاء بشأن تقدير احتياجات الطوارئ: الغذاء. روما

- مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال التدخلات السوقية، أو برامج شبكات الأمان، أو بأي وسائل أخرى؛
- الفترة التي يمكن بعدها أن تعود سبل كسب العيش إلي طبيعتها.

7- وتتحسن الدقة في تقدير الاحتياجات بدرجة كبيرة عند توافر معلومات عن الحالة قبل الأزمة فيما يتعلق الإحصاءات السكانية، وسبل كسب العيش، والحالة التغذوية، وهشاشة الأوضاع في ظل الأزمة، إذ تتخذ هذه المعلومات أساساً تقاس استنادا إليه تأثيرات أي صدمة، وتحدد في ضوئها المجموعات التي يجب أن تحظى بأولوية الاهتمام. ففي إريتريا، مثلاً، أثبت تقييم للاحتياجات على مستوى الأسرة أجراه **البرنامج**، بالتعاون مع شركائه، عن طريق موظفي تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، أنه مفيد للغاية، بل وجعل الحكومة تطلب مساعدة **البرنامج** في صياغة استراتيجيتها المتعلقة بالأمن الغذائي.

أنواع وشركاء التقييم

8- لا توجد طريقة واحدة لقياس انعدام الأمن الغذائي تلائم جميع الحالات والأطر الزمنية؛ وقد استحدثت معظم الوكالات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية نُهجاً خاصة بها. وتعتمد بعض التقييمات بدرجة أكبر على البيانات الكمية؛ بينما يحتوى بعضها الآخر على بيانات نوعية أيضاً. ويتضمن بعضها إجراء مقابلات مع الأسر المعيشية، عندما يسمح الوقت والميزانية بذلك؛ كما يتضمن بعضها الآخر مقابلات مع أهم الجماعات التي تقوم بالتحري عن الأوضاع وتنسيق الأنشطة. ويجرى الموظفون بعض التقديرات داخلياً في الميدان؛ ويشارك في إجراء البعض الآخر خبراء خارجيون، وذلك لزيادة الموضوعية، ضمن أمور أخرى.

9- ويختلف النهج الذي تتبعه بعثات التقييم من بعثة إلي أخرى وتواجه كل منها تحديات تقنية وقيوداً. وتندرج البعثات عموماً تحت واحدة من أربع فئات:

- **بعثات التقييم السريعة**. يجب أن تحدد هذه البعثات، التي تتم عادة بقيادة البرنامج، الاحتياجات العاجلة في حالة الأزمات. ويشارك فيها خبراء تابعون للبرنامج من الميدان، وقد تشارك فيها أيضاً المنظمات غير الحكومية الشريكة. وينظم المكتب القطري عملية التقدير لضمان إجرائها في الوقت المناسب وإدراجها بصورة مباشرة في الاحتياجات التشغيلية للبرنامج. ويُنقح التقدير الأولي عادة بإجراء دراسات أكثر تفصيلاً لهشاشة الأوضاع لتحديد الأهداف ووضع البرامج على أسس سليمة، مثل إجراء الدراسات الأساسية لسبل كسب العيش ولنظم رصد الأمن الغذائي.
- **بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية**. تُجرى هذه البعثات عادة بواسطة ممثلي منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج حصراً ويمكن أن يشارك فيها الشركاء المعينون بصفة مراقبين. وهى بعثات خارجية توفد بناءً على طلب الحكومة المتلقية. وهى تغطي المجالين الرئيسيين التاليين،
  - ◊ إجراء تحليل على المستوى الكلي لتأثير الصدمات على التوازن الغذائي القطري، على أساس إنتاج الأغذية مقارناً بمستويات الاستهلاك السابقة؛
  - ◊ إجراء تحليل على المستوى الجزئي للسكان المحتاجين إلى معونة غذائية وأماكن وجودهم، على أساس الدخل والاستخدام ومدى توافر الأغذية.

  ويتعاون **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تنقيح العملية وتحسين التقديرات المتعلقة بالاحتياجات من الواردات ومقارنة الفجوات الغذائية القطرية بالفجوات الغذائية على مستوى الأسر المعيشية، مثلاً.
- **بعثات التقدير المشتركة**. توفد هذه البعثات لتقييم أوضاع اللاجئين ويشارك فيها عادة خبراء داخليون وخارجيون من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **والبرنامج**، وممثلون عن الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ويعد قياس مستوى القدرة المحتملة على الاعتماد على النفس بين اللاجئين إحدى المسائل المهمة في هذه التقييمات، وتتخذ الوكالتان خطوات في الوقت الراهن لتسوية هذه المسألة.
- **التقديرات المشتركة بين الوكالات**. تتم عمليات التقدير المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في غالبية الأحيان من أجل دعم خطة العمل الإنسانية الموحدة وعملية النداءات الموحدة، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، وتحدد مواعيدها أساسا بحيث تتزامن مع النداء السنوي الموحد.

10- ومن الأهمية بمكان التسليم بأن تقدير احتياجات الطوارئ ليس مجرد إيفاد بعثات فحسب: فهو يستلزم العمل من أجل ضمان قدرة المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** على متابعة الاحتياجات كجزء من وظيفتها الأساسية، ومعرفة من هم الجوعى، ولماذا هم جوعى، وأين هم، وكفالة ادماج تحليلات هشاشة الأوضاع ضمن آليات تقدير الاحتياجات.

بعض الدروس المستفادة

11- تقدير احتياجات الطوارئ عملية معقدة: فهي تتطلب تحقيق توازن بين الجهود المبذولة من أجل الحصول على بيانات بالسرعة الكافية لتعبئة استجابة موجهة مناسبة. ومن الصعوبة بمكان جمع بيانات في حالات الصراع، التي قد يكون

الوصول إلى السكان المتضررين فيها مقيداً ويتعذر الوصول فيها إلى احصاءات حكومية موثوقة[3]. وقد شارك **البرنامج**، على سبيل الأولوية، في تقييم المنهجية التي يستخدمها في تقدير الاحتياجات لاستخلاص الدروس وتحسين جودة تقديراته وفوائدها وشفافيتها وموثوقيتها.

الاستنتاجات التي أسفرت عنها عمليات التقييم والاستعراض

12- أجرى **البرنامج** مؤخراً استعراضاً للدراسات الداخلية والخارجية لتقدير الاحتياجات الإنسانية، شمل ما يلي:

- 14 تقريراً أعدها مكتب التقييم عن عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة الإغاثة والانعاش، صدرت فيما بين عامي 2000 و2003؛
- تقييمات لعمليات تابعة للبرنامج مولها مكتب المساعدات التابع للجماعة الأوروبية في أفغانستان وإريتريا وصربيا وتنزانيا؛
- استعراض تقني لأساليب عمل بعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية؛
- استعراض أساليب الإدارة التي يتبعها **البرنامج**.

13- وقد وجهت هذه التحليلات الانتباه إلى القضايا المهمة وأبرزت الحاجة إلى إجراء تحسينات في مجالات معينة. وأسفر ذلك عن عدد من الاستنتاجات والدروس المهمة:

- يلزم إدخال تحسينات كبيرة على منهجية التقدير.
- يلزم إدخال تحسينات علي الطرائق والأساليب التقنية المتبعة في بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية.
- تعرضت عمليات التقدير في بعض الأحيان لمعوقات عدم كفاية المعلومات علي المستوي المحلي, وبخاصة فيما يتعلق بالأسواق المحلية والإقليمية وحجم التجارة غير النظامية التي تتم عبر الحدود.
- تزداد دقة التقديرات كثيرا عند توافر معلومات عن الأوضاع قبل الأزمة فيما يتعلق بالإحصاءات السكانية, ووسائل كسب العيش والأوضاع التغذوية, ومدى الضعف في مواجهة الأزمة.
- يتعين إيلاء قدر أكبر من العناية إلي تحديات العمل في ظل ظروف سياسية صعبة أو متقلبة؛ ويجب عزل التقديرات عن الضغوط السياسية.
- اتسمت تقديرات وسائل كسب العيش الخاصة بالنازحين ورعاة الماشية المقيمين في المناطق النائية، بصفة خاصة، بعدم إمكانية الاعتماد عليها.
- كانت تقديرات التغذية تنفذ غالبا بصورة منفصلة عن تقديرات الأمن الغذائي, الأمر الذي يحول دون تحديد الأسباب الغذائية والأسباب غير الغذائية لسوء التغذية.
- ينبغي النظر إلي التقدير كإحدى المسؤوليات الدائمة للمكتب القطري؛ ومن ثم فمن الضروري إعادة النظر في تقدير الاحتياجات بصورة منتظمة لتغذية عملية البرمجة وتعديلها.
- تدعو الحاجة إلي بناء المهارات والقدرات في مجال تقدير الاحتياجات بين موظفي **البرنامج**, والشركاء, والمنظمات غير الحكومية, والحكومات.
- أدي عدم توافر الأموال في بعض الأحيان إلى الحد من قدرة البرنامج علي إجراء التقديرات الدقيقة, الشاملة, في الوقت المناسب.
- ينبغي الفصل بين تمويل تقدير الاحتياجات ومسألة توجيه نداء في وقت لاحق.

المسائل التقنية والمنهجية

14- يتواصل تطور وتحسن تقدير احتياجات الطوارئ في **البرنامج** علي الصعيدين التقني والمنهجي. ويستمر التحدي في التطور بصورة مطردة لعدم وجود منهجية متفق عليها عالميا لإجراء تقديرات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وتختلف الأساليب والمنهجيات تبعا لما إن كانت الأزمة حالة طوارئ بطيئة أم سريعة الحدوث, وكونها كارثة طبيعية أو ناتجة عن نشاط بشري, وما إذا كان التقدير مبدئيا سريعا أو متعمقا.

15- مازال هناك عدد من التحديات التقنية والمنهجية المهمة؛ ويعمل **البرنامج** علي مواجهتها. ومن أهم الصعوبات أن الطرائق الحالية لتقدير احتياجات الطوارئ لم تتطور بعد بحيث تعكس الطبيعة المتغيرة للطوارئ وذلك فيما يتعلق بتواتر تكرار بعض الأزمات بصورة دائمة أو شبه دائمة, وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز, والانتشار المتزايد للصدمات التي هي من صنع الإنسان. ومن المسائل الأخرى الصعبة والمهمة في الوقت نفسه تلك التي تتصل بكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو مؤقتاً, وبآليات التصدي الأسرية والاجتماعية.

([3]) WFP/EB.3/99/4/3. التحديات المتكررة في تقديم المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ المعقدة.

16- **الأزمات شبه الدائمة.** في بعض البلدان, تكون أزمات الغذاء أحداثا "عادية, منخفضة الخطورة"متكررة الوقوع تهدد بمرور الوقت حياة الأفراد ووسائل كسب العيش لمعظم الأسر الضعيفة؛ وأما الأحداث "عالية الخطورة, غير العادية" فهي تكون أقل شيوعا. ففي البلدان التي تشرف فيها أعداد كبيرة من الناس على الموت, يمكن أن تؤدي سلسلة من مواسم الحصاد الضعيفة إلى حدوث زيادة هائلة في الاحتياجات الغذائية خلال فترة قصيرة؛ ومثل هذه الأزمات الغذائية لا تكون حدثا بل عملية. وفي مثل هذه الحالات, لا يمكن لعمليات تقدير احتياجات الطوارئ أن تحدد بسهولة دوراً مناسباً لعمليات الطوارئ.

17- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. يتعين تعديل عملية تقدير احتياجات الطوارئ لتلائم البيئة الجديدة التي تشكلها ديناميات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز, وانعدام الأمن الغذائي, وهشاشة الأوضاع الأسرية والاجتماعية التي بدأ فهمها في الآونة الأخيرة فقط. وهناك أربعة قيود رئيسية تجعل تقدير تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر صعوبة في حالات الصراعات والكوارث الطبيعية، هي:

(1) في غالبية البلدان, لا يعرف الناس ما إذا كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة أم لا؛ ومن ثم يصبح من الصعب تعيين الأسر التي تزداد هشاشة أوضاعها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(2) تتفكك بعض الأسر الأشد تضررا عند وفاة الكبار, فيصبح من الصعب بشكل خاص جمع بيانات دقيقة عن الأسرة؛

(3) المؤشرات الحالية المستخدمة في التعرف على الأسر المتضررة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز هي مؤشرات بديلة, ومن ثم يمكن أن تكون مؤشرات غير موثوقة على وجود فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛

(4) هناك صعوبة بالغة في تعميم الاستنتاجات التي يتم الوصول إليها في جزء من إقليم على بقية الأجزاء الأخرى لأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز يؤثر على الأسر والمجتمعات المحلية بطرق شديدة الاختلاف.

ومما له أهمية أيضا، قلة البيانات التي تجمع في المناطق الحضرية: لا يعرف إلا القليل جدا عن قدرات الأسر الحضرية على التصدي للأزمات. وقد ساعد **البرنامج** على استكشاف أساليب تقدير جديدة تجري تجربتها في الجنوب الأفريقي، ولكن الأمر مازال يحتاج إلى الكثير من أعمال التصميم والاختبار والتحليل.

18- **بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية.** ركز الاستعراض الذي أجراه **البرنامج** لأساليب عمل بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية على اثنين من العيوب التقنية: (1) أن التقديرات لا تركز إلا على توافر الأغذية ولا تتعامل بالصورة المناسبة مع الحصول على الأغذية أو الاستفادة منها؛ (2) أن ميزانية الحبوب الغذائية لا تعطي صورة دقيقة عن توافر الأغذية لأنها لا تأخذ في الحسبان مصادر الأغذية كالماشية, أو الأسماك, أو المحاصيل الجذرية. وفي بعض الحالات، أوفدت بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية إلى مناطق تعاني كوارث ناتجة عن نشاط بشري كالصراعات الأهلية مثلا وهي كوارث لا تصلح لها, كما هو واضح, مثل هذه التقديرات.

19- **الصدمات الاقتصادية**. تتصل الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي عادة بالظروف الهيكلية التي تشمل سياسات الحكومات تجاه الزراعة والتجارة والتوظيف. فيمكن أن يؤثر الانخفاض الخطير في الدخل نتيجة للانهيار الاقتصادي على قطاع أكبر من السكان لفترة زمنية أطول مما يمكن أن تحدثه الكوارث الطبيعية، التي تؤثر صدماتها بصفة أساسية على إنتاج المحاصيل لمزارعي الكفاف الريفيين. تتطلب الصدمات الاقتصادية إذن تحليلا أوسع نطاقاً لظروف السوق, وشروط التجارة وتأثيرات السياسات على التوظف والأجور والأمن الغذائي. وفي معظم الحالات، تتناقص آثار الكوارث الطبيعية مع مرور الوقت؛ أما الصدمات الاقتصادية، فمن الصعب التنبؤ بمدتها وتقرير ما إذا كانت الظروف آخذة في التحسن؛ ويثير التنبؤ بأسعار الأغذية الأساسية في المستقبل في الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي تكون الأسواق الريفية فيها متقلبة مشاكل صعبة بصفة خاصة.

20- **الانعدام المزمن في مقابل الانعدام العابر للأمن الغذائي.** هناك عدد متزايد من الحالات التي تطلب فيها أموال للطوارئ والتي تقوم على أسس مزمنة، تطمس الفرق بين أناس يعانون انعدام الأمن الغذائي المزمن وأناس يعانون انعدام الأمن الغذائي العابر. فالانعدام المزمن للأمن الغذائي ينشأ عند عجز الأسر في الأوقات العادية عن سد احتياجاتها الغذائية لأنها لا تملك ما يكفي من الدخل أو الأرض أو الأصول الإنتاجية, أو لأنها تعتمد على غيرها بنسبة عالية, أو لمرض مزمن, أو حواجز اجتماعية. أما الانعدام العابر للأمن الغذائي فهو يؤثر على الأسر التي تستطيع سد الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية في الأوقات العادية, ولكنها تكون غير قادرة على ذلك في أعقاب الصدمات. وينبغي معالجة الحالات المزمنة ببرامج تنمية طويلة الأجل، ولكن هذه البرامج تقصر في أغلب الحالات عن مسايرة حجم المشكلات لعدم كفاية الأموال. ولا تستطيع تقديرات احتياجات الطوارئ غالبا التفرقة بين انعدام الأمن الغذائي المزمن والعابر, أو تقرير ما إذا كانت الحالة تتطلب عملية طوارئ أو إجراءات طويلة المدى.

21- **استراتيجيات كسب العيش وآليات التصدي.** الإلمام بالمجموعة الواسعة من استراتيجيات كسب العيش وآليات التصدي المستخدمة في حالات الأزمات أمر صعب يستغرق وقتا طويلا, على الرغم من تقدم طرائق قياس انعدام الأمن الغذائي. ويعتمد توفير معلومات دقيقة على إجراء تحليل دقيق للاقتصاد الغذائي ووسائل كسب العيش , مما يستلزم جمع معلومات مفصلة من عينة سليمة إحصائيا من الأسر. ويكون ذلك أسهل حيث تكون خيارات كسب العيش محدودة, كما هو

الحال بين اللاجئين أو النازحين المقيمين في مخيمات مغلقة. إذ يمكن إجراء تقدير الاحتياجات بثقة أكبر. ويكون الحصول على تقديرات دقيقة لقدرات الأسر على التصدي صعباً بصفة خاصة عندما تكون الأسر ووسائل كسب العيش متنوعة أو عندما تتغير بصفة دائمة, وحيث تتأثر القدرة على التصدي بعوامل ثقافية واجتماعية متغيرة وبعوامل موضوعية كالوصول إلى الأسواق والتوافر.

22- **حساسية التوقيت.** يجب بذل كل جهد لتقدير الاحتياجات بطريقة متقنة تتميز بالمصداقية, ولكن ذلك يتطلب دائما عقد موازنة بين جودة التقدير وإنجازه في التوقيت المناسب. ويعني ذلك أن تقدير احتياجات الطوارئ سوف يحتوي دائما على عنصر مهم للحكم على الأمور, وبخاصة فيما يتعلق بالاستجابة المبدئية للطوارئ. ويؤكد هذا الحاجة إلى حسن توقيت التقديرات.

مسائل القدرات البشرية

23- من الواضح أن **البرنامج** وشركاءه يحتاجون إلى بناء مهاراتهم وقدراتهم في مجال تقدير احتياجات الطوارئ. ويعتمد **البرنامج** بصورة كبيرة على ما لديه من خبرات لضمان سرعة إيفاد البعثات والتقدير الفوري للنتائج, وبخاصة في حالات الطوارئ المبدئية. وقبل إنشاء وحدة تقدير احتياجات الطوارئ في فبراير/ شباط 2003 في مصلحة العمليات، لم يكن هناك منسق للتوجيه المعياري لتقدير احتياجات الطوارئ ولم تكن هناك استراتيجية مناسبة لبناء قدرات الموظفين ذات الصلة.

24- أجري مسح في سنة 2002 شمل 150 من موظفي **البرنامج** من ذوي الخبرة في تقدير احتياجات الطوارئ تم خلاله قياس قدراتهم على استخدام الأدوات التحليلية والإحصائية ذات الصلة. وأسفر عن بعض المفاهيم المتعمقة المهمة:

- القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ في بلد معين تعتمد بشكل عام على حجم المكتب القطري؛ إذ أن توافر موظفي تقدير الاحتياجات المهرة في المكاتب المحلية يتسم بعدم الانتظام.
- استطاع غالبية الموظفين الذين شملهم المسح إجراء تحليلات للأمن الغذائي/ هشاشة الأوضاع والبيانات الثانوية؛ واستطاع عدد قليل الإعداد لإجراء مسوح تغذوية.
- الخبرة العملية والمهارات اللازمة في أساليب المعاينة, وتحليل البيانات والبرامج الحاسوبية والطرائق الإحصائية محدودة؛ ويستطيع غالبية الموظفين إجراء مقابلات شخصية أسرية أو عقد اجتماعات لجماعات التنسيق, ولكن عددا قليلا فقط هو الذي يملك الخبرة في أخذ عينات الأسر.
- يمكن أن تستفيد عملية تقدير احتياجات الطوارئ من التحليل الأساسي لهشاشة الأوضاع وبيانات الأمن الغذائي الأساسية، إذا كان في المكتب القطري موظف لتحليل هشاشة الأوضاع؛ وإلا فإن من الصعوبة بمكان الحصول بيانات أساسية مهمة.
- تتوافر لدى موظفي **البرنامج** حاليا خبرة محدودة في تحليل الأسواق, وهو تحليل يتطلب جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات ورصدا روتينيا لمؤشرات السوق.

الشفافية

25- من حق من يستخدمون تقديرات الاحتياجات التي يعدها **البرنامج** أن يعرفوا الطريقة التي توصل بها إلى هذه التقديرات من حيث الافتراضات والمتغيرات الأساسية والهامش المحتمل للخطأ. ويمكن أن يؤدي عدم وجود أساليب وطرائق قياسية[4] إلى نشوء خلاف حول صحة نتائج تقدير احتياجات الطوارئ وبخاصة إذا لم يكن قد تم التشاور مع الشركاء في مرحلة مبكرة حول التصميم التقني. وتتوقف سهولة وفعالية مشاركة الشركاء وفهمهم للمعلومات التقنية إلى حد ما على اشتراكهم في بعثة لتقدير احتياجات الطوارئ.

26- من الضروري أيضا ضمان نزاهة, واستقلال, وموضوعية التقديرات حتى لا تتأثر دونما حاجة بالمصالح ووجهات النظر الفردية. والتقديرات التي تجريها وكالات الأمم المتحدة هي تقديرات معترف بها كآلية رئيسية لتوفير طريقة مستقلة للتحقق من تقديرات الحكومات للاحتياجات من المعونة الغذائية[5]؛ ومن ثم، فإن للجهات المانحة والجهات المتلقية مصلحة مؤكدة في حماية نزاهة هذه التقديرات. وما زال **البرنامج** يختبر الآليات التي تزيد الشفافية مع عدم المساس بالجودة, كاستخدام لجان تقدير هشاشة الأوضاع القطرية في الجنوب الأفريقي، مثلا، والتي تتألف من نظراء حكوميين, وممثلين من وكالات متعددة الأطراف, وجهات مانحة, ومنظمات غير حكومية.

([4]) رغم أن **البرنامج** قد دعم وضع الدليل المعنون "Sphere Project" ومراجعته حديثا, فإن المعايير التي تضمنها هي معايير إرشادية وغير قابلة للتطبيق في كل حالة من حالات الطوارئ.

([5]) S. Lautze *et. al.* 2003. *Risk and vulnerability in Ethiopia: learning from the past, responding to the present, preparing for the future - executive summary.* USAID, Washington DC.

27- وللتقارير أيضا أهميتها في إطار زيادة الشفافية. وتعد تقارير التقدير النظامية التي تستخدمها بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية وبعثات التقدير المشتركة؛ وهناك حالات أخرى لا يوجد فيها أسلوب موحد. وتكون التقارير في متناول الأطراف المعنية وتستخدمها المكاتب القطرية والمكتب الإقليمي لإعداد المقترحات المتعلقة بعمليات الطوارئ أو العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

28- تعلم **البرنامج** دروسا مهمة في الشفافية؛ وتدعو الحاجة إلي إجراء تحسين في عدة مجالات ومن الواضح أن:

- هناك حاجة إلي الصراحة فيما يتعلق بنتائج ومنهجية تقدير الاحتياجات , وإلي المزيد من الحوار مع الشركاء في مسائل مثل مراقبة الجودة؛
- يمكن أن يزيد التشاور مع الشركاء عند التخطيط لإجراء تقديرات من فهم النتائج ومن إمكانية الاعتماد عليها؛
- ينبغي أن تكون مشاركة الشركاء على أساس منتظم؛
- ينبغي تقديم تقرير شفوي عن البعثة قبل مغادرة البعثة للبلد؛
- ينبغي أن يقوم موظفو **البرنامج** القطريون بتوثيق إدراج توصيات التقدير في قرارات البرمجة بدرجة أكبر.

تعزيز تقدير البرنامج لاحتياجات الطوارئ

29- في فبراير/ شباط 2003, أنشئت وحدة لتقدير احتياجات الطوارئ في مصلحة العمليات لتوفير الدعم والتوجيه في مجال تقدير الاحتياجات الميدانية واحتياجات المقر ولتكون مسؤولة عن التعاون مع الشركاء والجهات المانحة. واضطلعت الوحدة بدور رائد في **البرنامج** في تحسين جودة, واستخدام, وشفافية, وموثوقية عملية تقدير الاحتياجات. ونظرا لأن الوحدة ليس لها حضور ميداني, فإنها تتعاون مع موظفي تحليل هشاشة الأوضاع وغيرهم من موظفي التقدير الميدانيين لتنفيذ وتنقيح عمليات تقدير احتياجات الطوارئ.

30- يتخذ **البرنامج** خطوات مهمة لتعزيز عمليات تقدير احتياجات الطوارئ,تشمل (1) تنقيح المنهجيات, (2) تحقيق التكامل بين تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بصورة أكثر فاعلية, (3) تحسين القدرة علي تحليل الأسواق, (4) زيادة تدريب الموظفين, (5) تعزيز الشراكات في مجال تقدير الاحتياجات, (6) تحسين شفافية الأساليب والاستنتاجات, (7) توضيح المساءلة عن التقدير داخل **البرنامج.**

تنقيح المنهجية

31- من الأهداف الرئيسية لوحدة تقدير احتياجات الطوارئ تحسين أساليب ومنهجية تقدير احتياجات الطوارئ. وقد تميزت جهود الوحدة بالتعاون المستمر مع المكاتب الميدانية, ووحدات المقر, والشركاء, والجهات المانحة. ومن أمثلة ذلك ما يلي (1) إجراء مشاورة داخلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 لتقييم الأدوات والخطوط التوجيهية القائمة, ومسح قدرات الموظفين وتحديد الاحتياجات من التدريب, (2) عقد اجتماعين مشتركين بين الوكالات مع الشركاء والجهات المانحة, عقد أولهما في مارس/ آذار 2003 لتحديد المسائل التقنية التي لم تحسم, والآخر في أكتوبر/ تشرين الأول 2003 لوضع التوجيهات لإدراج هذه المسائل في الخطوط التوجيهية المنقحة.

32- وأسفرت هذه المشاورات, عن الاتفاق علي معايير تقنية شملت الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين جمعها لدعم إمكانية مقارنة النتائج, وعلي نموذج جديد لتقدير احتياجات الطوارئ يشمل ما يلي:

- تعزيز الشراكات عن طريق إجراء مشاورات مبكرة في مرحلة التخطيط، وتوسيع نطاق المشاركة في البعثات عند الاقتضاء؛
- تحسين الشفافية وإمكانية المقارنة؛
- التركيز علي الأمن الغذائي بدلا من التركيز فقط علي الاحتياجات من المعونة الغذائية؛ ويتطلب ذلك تقييم الأسواق بصورة منتظمة, والتعرف على الأسباب غير الغذائية لانعدام الأمن الغذائي, والحصول على الغذاء, والاستفادة به؛
- زيادة الاهتمام بالتغذية, ويشمل ذلك ضرورة الحصول على بيانات أفضل لاتخاذ ترتيبات جديدة لتحسين الشراكات في تقديرات التغذية ومراقبتها؛
- زيادة الاستفادة بالبيانات الثانوية والمعلومات الأساسية عن الأوضاع السابقة على الأزمة, ويفضل جمع هذه البيانات قبل إيفاد البعثة, لفهم ظروف الحالة؛
- تحسين أساليب المعاينة وتحديد مجموعة دنيا من البيانات لزيادة الاتساق والدقة في جمع البيانات الأولية؛
- زيادة المتابعة الروتينية باستخدام تقديرات احتياجات الطوارئ المتكررة ورصد أنشطة البعثات لإعادة تقدير الاحتياجات وتعديل البرامج على أساسها.

33- سوف تعطي الأولوية لتعزيز مصداقية ودقة نتائج التقدير. وعلي سبيل المثال, فإن استخدام معايير قياسية مع أصغر مجموعة ممكنة من المعلومات سوف يحسن جودة وثبات تقديرات احتياجات الطوارئ. ومن الواضح أن تقارير التقدير اللاحقة سوف تشير إلي الافتراضات التي طرحت, والمنهجيات التي استخدمت, ودرجات الثقة والتحيزات أو أوجه القصور.

34- ومازال هذا العمل مستمرا, وقد أحرز تقدم كبير في إدماج بعض هذه التغييرات التقنية والمنهجية في الممارسات المحسنة, وبصفة خاصة فإنه:

- يجري إعداد الخطوط التوجيهية المؤقتة لتقدير احتياجات الطوارئ بالمكاتب القطرية, بعد وضع مسودتها بالتعاون مع الموظفين الميدانيين, وسوف تختبر خلال 2004 وتستكمل في عام 2005؛
- يجري وضع الخطوط التوجيهية المنقحة لبعثات التقدير المشتركة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **والبرنامج** بالتشاور مع الشركاء والمنظمات غير الحكومية, مع الاهتمام بشكل خاص بطرائق تقدير مدى الاعتماد علي النفس؛
- بدأ العمل مع منظمة الأغذية والزراعة في عام 2003 لوضع الخطوط التوجيهية المنقحة لبعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية, واستكملت آخر مرة في 1996[6]. ويتوقع أن تسفر هذه العملية عن وضع خطوط توجيهية مشتركة جديدة بحلول نهاية 2005.

تحسين التكامل بين هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها

35- يتعين على **البرنامج** أن يعمل علي ضمان توافر تحليل هشاشة الأوضاع بصورة أكثر انتظاما وعلى تكامل هذا التحليل بصورة أكبر مع منهجية تقدير احتياجات الطوارئ, الأمر الذي سيزيد كثيرا من إعداد التقدير في الوقت المناسب ومن إمكانية الاعتماد عليه. ويتعين جمع بيانات عن الأوضاع في المرحلة السابقة للأزمة فيما يتعلق بتوافر الأغذية, وإمكانية الحصول عليها, والاستفادة منها, والمخاطر المحيطة بها بطريقة منتظمة في البلدان التي تزيد فيها المخاطر. كما ينبغي إعطاء الأولوية للجمع الروتيني للبيانات الأساسية من قبل موظفي تحليل هشاشة الأوضاع, فيما يتعلق بالأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع في جميع البلدان التي تجري فيها عمليات إغاثة مستمرة؛ ويفضل أن تستكمل المعلومات الأساسية بأنظمة لرصد التغيرات في حالة الأمن الغذائي نتيجة للصدمات والتدخلات لتقديم المعونة. ومن أمثلة ذلك مشروع الساحل لتنسيق منهجيات تقدير هشاشة الأوضاع، الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية, والذي وضع **البرنامج**, والمانحون الرئيسيون, والمنظمات غير الحكومية, والهيئات الإقليمية في إطاره أنظمة لتقدير الأمن الغذائي ورصد هشاشة الأوضاع في حالات الطوارئ.

36- في بعض البلدان قدم **البرنامج** هذه المعلومات الأساسية بالفعل, أو تتوافر معلومات مشابهة من مصادر أخرى. ومع ذلك، هناك بلدان أخرى يواجه كثير منها حالات طوارئ متكررة, لا يتوافر بشأنها القدر الكافي من البيانات وفهم هشاشة الأوضاع. وعند توافر موارد إضافية, يمكن تقديم هذه المعلومات لبلدان مختارة لا تتوافر بشأنها إلا أقل قدر من المعلومات، في غضون الشهور الـ 24 التالية.

تحسين تحليل السوق

37- ينبغي تحسين تحليل المسائل الخاصة بالسوق في إطار عمليات تقدير احتياجات الطوارئ ولعمليات **البرنامج** بشكل عام. وينبغي لعمليات تقدير احتياجات الطوارئ أن تدرس على الأقل كيف يمكن أن تنجح تدفقات السوق الخاصة في معادلة أثر انخفاض الإنتاج عند بداية الأزمة، وما إذا كانت المعونة الغذائية الخارجية ستشوه السوق من خلال تأثيراتها المثبطة علي المنتجين والتجار؛ لذلك ينبغي أن تشمل التقديرات معلومات عن هيكل السوق وأدائه والطلب الفعلي على الأغذية. وتدعو الحاجة إلي توافر فهم واضح للقيود الهيكلية الداخلية المحتملة علي عمل السوق, كالبنية الأساسية للنقل والقدرة علي نقل الفوائض المحتملة من منطقة إلي أخرى. والوضع الأمثل هو جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالأسواق بالطريقة الروتينية من قبل الموظفين القطريين لتستخدمها بعثات تقدير احتياجات الطوارئ. ويتعين, أثناء الاستجابة لحالة من حالات الطوارئ, رصد أسعار الأغذية الأساسية بطريقة منتظمة لتجنب انهيار الأسواق وتحديد مشكلات الأمن الغذائي الآخذة في الظهور.

38- لتحسين قدرة **البرنامج** علي تحليل المسائل المتعلقة بالأسواق, سوف تنشأ وحدة تحليل اقتصادي في قسم الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج. وسوف توافر هذه الوحدة التوجيه والتحليل المتعلقين بالسياسة الاقتصادية للموظفين الميدانيين وموظفي المقر, والدعم التقني لإدارة العمليات, بما في ذلك المدخلات اللازمة لتحسين تقدير احتياجات الطوارئ. وسوف يلزم إيجاد آليات لجمع بيانات عن السوق وتدريب الموظفين دون فرض أعباء إضافية علي الموظفين الميدانين المثقلين أصلاً بالأعباء، لأن جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات الاقتصادية يمكن أن يكون لهما أثر كبير علي الوقت والتكلفة.

([6]) المبادئ التوجيهية لبعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية.FAO/G/EWS.

زيادة التدريب

39- القدرة الداخلية **للبرنامج** في الوقت الحالي غير كافية لمواجهة الطلبات التي بلغت ذروتها لتقدير احتياجات الطوارئ, ويعتمد في هذا بدرجة كبيرة علي الشركاء والخبراء الاستشاريين. ويلزم زيادة تعزيز المهارات التقنية لتحليل وسائل كسب العيش وهشاشة الأوضاع والأسواق, واستخدام بيانات التغذية.

40- أدرجت في تدريب الاستجابة للطوارئ في **البرنامج** وحدة نمطية لأساليب تقدير الاحتياجات لكي يعتاد الموظفون علي المفاهيم الأساسية. ومنذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 , تلقى هذا التدريب 174 من موظفي **البرنامج**. وعقدت دورات تدريب إقليمية عديدة لبناء قدرات الموظفين.

41- تنفذ استراتيجية للتدريب في عامي 2004–2005 لرفع كفاءة الموظفين؛ ويشمل ذلك التدريب علي المهارات الأساسية للموظفين القطريين وموظفي المكتب الإقليمي والتدريب المتخصص للموظفين الذين يرأسون بعثات تقدير احتياجات الطوارئ.

تعزيز الشراكات

42- **البرنامج** ملتزم بتحسين الشراكات علي المستوي المحلي بالتعاون مع الشركاء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويتطلب ذلك: (1) بناء قدرات كبار الشركاء, (2) توثيق علاقات العمل مع شبكات تقدير الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع على الصعيدين القطري والإقليمي, (3) احتمال تزايد الاستعانة بالخبراء القطريين في بعثات تقدير احتياجات الطوارئ. وسوف يستطلع **البرنامج** أيضا طرائق دعم بناء القدرات بين موظفي الشركاء علي المستوي المحلي.

43- يعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة لتحسين بعثات تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية وفي مسائل أخرى. ويعمل **البرنامج** مع اليونيسيف في مسائل تشمل طرائق جمع بيانات عن التغذية الفعالة واستمرار مراقبة التغذية. وقد ينظر **البرنامج** أيضا في إدراج الشروط الخاصة بجمع بيانات التغذية في الاتفاقات التي تبرم مع الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية؛ وسوف يجمع **البرنامج** البيانات بنفسه عند الاقتضاء. ويواصل **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون لتحسين دقة التقديرات المتصلة باللاجئين والنازحين. وسوف يستمر **البرنامج** في العمل مع المؤسسات الدولية الشريكة الأخرى لتعزيز ممارسات تقدير احتياجات الطوارئ.

44- واللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات ملتزمة بإيجاد السبل الكفيلة بتحسين تنسيق التقديرات القطاعية وتحديد أولويات الاحتياجات في وثائق عملية النداءات الموحدة وخطة العمل الإنسانية الموحدة. وسوف يستمر **البرنامج** في الإسهام بجهوده لوضع إطار تقدير موحد بتجميع النتائج التي تتوصل إليها فرادى الوكالات وتيسير التوصل إلى استجابة أكثر شمولا لأزمات الغذاء التي تجمع بين الأنشطة الغذائية وغير الغذائية.

المساءلة

45- يضطلع المديرون الإقليميون والمديرون القطريون بالمسؤولية الأساسية عن التأكد من كفاءة تقدير الاحتياجات من الأغذية. وسوف يقيم **البرنامج** الطرائق التي تكفل الاعتراف الكافي بهذا الدور اللامركزي وانعكاسه علي عملية تقدير الاحتياجات.

المتابعة

46- سوف يستمر **البرنامج** في العمل علي تحسين جودة, وفائدة, ومصداقية, وشفافية تقديراته المتعلقة باحتياجات الطوارئ. وسوف يوافي المجلس ببيانات مستكملة إضافية، عند الاقتضاء.